الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي
الدورة الثامنة والأربعون بعد المائة
روما، 15 سبتمبر/أيلول 2026

محضر الاجتماع الثاني والثمانين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

الوثيقة: EB 2026/148/R.18

بند جدول الأعمال: 8 (ج)

التاريخ: 15 سبتمبر/أيلول 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Allegra Saitto
المديرة والمراقبة المالية
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

كلوديا تن هاف
سكرتيرة الصندوق
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

محضر الاجتماع الثاني والثمانين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

1- انعقد الاجتماع الثاني والثمانون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 3 سبتمبر/أيلول 2026 بصيغة مختلطة. ووافقت اللجنة على محضر الاجتماع الذي أُرسل إلى المجلس التنفيذي للعلم.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الممثلون عن أنغولا والبرازيل والصين وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وحضر الاجتماع أيضا كل من المستشارة العامة؛ ونائبة الرئيس المساعدة وكبيرة الموظفين الماليين في دائرة العمليات المالية؛ والمدير وكبير موظفي إدارة المخاطر في مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ والمديرة والمراقبة المالية في شعبة المراقب المالي؛ ومديرة مكتب المراجعة والإشراف؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وسكرتيرة الصندوق، وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

البند 2 من جدول الأعمال – اعتماد جدول الأعمال (AC 2026/182/R.1) – للموافقة

3- اعتمد جدول الأعمال دون إدخال أي تعديلات عليه.

البند 3 من جدول الأعمال – الاستعراض المسبق الرفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2027، وتوقعات الميزانية للفترة 2028-2029، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2027 وخطته الإرشادية للفترة 2028-2029 (AC 2026/182/R.2) - للاستعراض

4- عرضت الإدارة الاستعراض المسبق لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2027، وأكدت أنه يرتكز على ثلاثة مبادئ: الوفاء بالالتزامات في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والتحضير لدورة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، والحفاظ على انضباط الميزانية. وبلغت الميزانية العادية المقترحة لعام 2027 ما قدره 204.75 مليون دولار أمريكي، مع تخصيص مظروف ميزانية رأسمالية يصل إلى 7 ملايين دولار أمريكي. وعكس المقترح انخفاضا فعليا بنسبة 0.5 في المائة، مع الأخذ في الاعتبار تعديل مؤقت للأسعار بنسبة 2.5 في المائة وتعديل لسعر الصرف بنسبة 3.2 في المائة.

5- وعرض مدير مكتب التقييم المستقل برنامج عمل المكتب وميزانيته لعام 2027، مشيرا إلى مراعاة عدة عوامل لضمان أن تكون التقييمات المقررة ملائمة واستراتيجية ومفيدة لأغراض التعلم والمساءلة. واستند المقترح إلى التوجهات الاستراتيجية المحددة في الاستراتيجية المتعددة السنوات لمكتب التقييم المستقل، واعتزم المكتب إجراء 22 تقييما في عام 2027. وسيأخذ المقترح النهائي في الاعتبار التعليقات الواردة من لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم والمجلس التنفيذي.

6- ورحبت اللجنة ترحيبا واسعا بالاستعراض المسبق لميزانية عام 2027، بما في ذلك وضع أساس استراتيجي في ظل انضباط صارم في الميزانية، وخفض النفقات بالقيمة الحقيقية، وتحقيق مكاسب في الكفاءة، وتحديد الأولويات. وطلب الأعضاء توضيحا بشأن الطريقة التي سيوازن بها الصندوق بين الموارد المخصصة لاستكمال تنفيذ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وإعداد ذخيرة مشروعات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وأوضحت الإدارة أن التصميم والإشراف عمليتان مستمرتان تمتدان لعدة سنوات، وأن التخطيط وإعداد الميزانية على مدى ثلاث سنوات سيساعدان في إدارة التقلبات السنوية.

7- كما طلب الأعضاء مزيدا من التفاصيل بشأن المجالات التي ستُخفض أولويتها، وحذروا من إجراء تخفيضات مفرطة في حدتها، ولا سيما في ضوء ذخيرة المشروعات المقررة والعمل في السياقات الهشة. وأشارت الإدارة إلى أن مقترح الميزانية النهائي سيوفر المزيد من التفاصيل عن الطريقة التي ستدعم بها الموارد تركيز صرفها

في المراحل الأولى من المشروعات للموافقة عليها مبكرا في الدورة التالية، وعن النواتج المؤسسية في تنفيذ المشروعات، ووسائل التنفيذ، والكفاءة التنظيمية.

8- وأشار بعض الأعضاء إلى الخفض المقترح للوظائف كجانب إيجابي للميزانية، بينما سأل أحد الأعضاء عما إذا كان التخفيض المقترح طموحا بما فيه الكفاية. وردا على ذلك، أوضحت الإدارة أن التخفيضات تجري إلى حد كبير من خلال عدم شغل الوظائف الشاغرة بدلا من التسريح، وأنه تجري إعادة توجيه الموارد نحو مجالات ذات أولوية متفق عليها، مثل الهشاشة والقطاع الخاص. كما جرى التأكيد على ضرورة الموازنة بين الالتزامات واستدامة الميزانية وتجنب أي نمو مطرد في الميزانية.

9- وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء احتمال إجراء تخفيضات في مجالات المشاركة في السياسات، وإدارة المعرفة، والإبلاغ. وأوضحت الإدارة أن هذه المجالات ستُعاد دراستها في وثيقة الميزانية النهائية، وأشارت أيضا إلى أن العمل المستقبلي بشأن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية سيستمر في إدراج مشاركة جوهرية في السياسات مع الحكومات.

10- وردا على طلبات التوضيح بشأن تأثيرات الأسعار والحجم وتعديلات أسعار الصرف، أكدت الإدارة أن زيادات الأسعار وتعديلات أسعار الصرف ستعرض بشكل منفصل من الآن فصاعدا، مما سيعزز الشفافية العامة للميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، أُشير إلى أن تعديل سعر الصرف قد يعكس تحركات تصاعدية وتنازلية خلال عام معين. كما ذكر أن قرار مجلس المحافظين ذي الصلة قد يحتاج إلى تحديث ليعكس الحضور العالمي للصندوق خارج المقر، مقارنة بالفترة التي صيغ فيها القرار الأصلي.

11- وفيما يتعلق بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، دعم الأعضاء الاستثمار الموجه في مجالي الذكاء الاصطناعي والأتمتة، وسألوا عن كيفية امتداد الفوائد لتشمل عملاء الصندوق وكذلك العمليات الداخلية. وأشارت الإدارة إلى أن الصندوق سيسعى إلى دمج الأدوات الرقمية في تصميم المشروعات والإشراف عليها لتعزيز الكفاءة، والتعلم من الدروس، وتعزيز الفعالية الشاملة لكل من الصندوق والمشاركين.

12- وفيما يتعلق بالاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل وميزانيته، رحب أعضاء اللجنة باستقرار الميزانية بعد الخطوات المتخذة في وقت سابق لتعزيز وظيفة التقييم وأعربوا عن دعمهم لتركيزها على التقييمات الاستراتيجية وذات الأولوية العالية، مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية الاستقلالية وجودة العمل وانضباط الميزانية. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن نمو الميزانية في الفترة الأخيرة كان يهدف إلى تحديد الحجم السليم للمكتب، وأن الكفاءات قد أدت إلى خفض تكاليف التقييم لكل وحدة، مع تمكين المكتب في الوقت نفسه من توسيع نطاق التغطية، بما في ذلك زيادة تغطية تقييمات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتوسيع نطاق التقييم العالمي.

13- وسأل الأعضاء عن كيفية حفاظ مكتب التقييم المستقل على جودة العمل الميداني وجمع البيانات في ظل خفض الميزانية غير المخصصة للموظفين، وعما إذا كانت الكفاءات، بما في ذلك من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تدعم تنفيذ برنامج العمل. وأجاب مكتب التقييم المستقل بأنه لا يساوره أي قلق بشأن الجودة، مستشهدا باستعراض الأقران الخارجي لعام 2026 والأفرقة الاستشارية للتقييم، مع الإشارة إلى أن الذكاء الاصطناعي يُستخدم حيثما يكون مفيدا، لكنه يواجه قيودا في العمل الميداني.

14- وشجع الأعضاء مكتب التقييم المستقل والإدارة على دراسة إبلاغ الصندوق عن النتائج، وفعاليته الإنمائية، وأثره على المستوى القطري، بما في ذلك الإضافية التي يتيحها مقارنة بمؤسسات تمويل التنمية الأخرى. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن الإبلاغ عن النتائج أصبح بالفعل سمة منتظمة من سمات التقييمات، وأوضح أنه قد ينظر في إعداد منتج معرفي أبسط أو موجز تجميعي، استنادا إلى أدلة التقييم المتراكمة، بدلا من إجراء تقييم شامل.

15- **الحصيلة والمتابعة:** اعتبرت اللجنة أن الوثيقة قد استعرضت وأوصت بتقديمها إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للنظر فيها.

البند 4 من جدول الأعمال – تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2026 (AC 2026/182/R.3) - للاستعراض

16- نظرت اللجنة في التقرير المرحلي لمنتصف العام لمكتب المراجعة والإشراف الذي قدمه مدير المكتب. وأشار التقرير إلى أن مكتب المراجعة والإشراف واصل تنفيذ خطة عمله لعام 2026 بوتيرة ثابتة، بالتوازي مع مواصلة تحوله نحو نموذج إشرافي أكثر استراتيجية وقائم على المخاطر واستشرافي. وسلط المكتب الضوء على العمل المنجز في عدة مجالات، بما في ذلك حوكمة البيانات، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، واستمرارية الأعمال، والتمويل التكميلي، وعمليات القطاع الخاص، وإصداره لتقارير المراجعة وإجراء تقييمات مستهدفة للمخاطر وإحراز تقدم في العمليات الرئيسية. وأقرت اللجنة بالتقدم المستمر الذي تحرزه الإدارة في تنفيذ توصيات المراجعة، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى أن بعض التوصيات لا تزال متأخرة، بما في ذلك توصية تتعلق بتصنيف البيانات.

17- وأشاد الأعضاء بعمل مكتب المراجعة والإشراف، وبمعدل التنفيذ الإيجابي لتوصيات المراجعة، وبإدراج ملخصات قصيرة لعمليات المراجعة. واقترحوا أن تتضمن التقارير المستقبلية تصنيفات لمستوى الضمان أو نتائج موجزة لكل عملية مراجعة. كما طلب الأعضاء المزيد من المعلومات عن قيود الموارد، وكيفية إدارتها، وأثرها المحتمل على قدرة مكتب المراجعة والإشراف على توفير مستوى كاف من الضمان. وسعوا أيضا إلى الحصول على توضيحات بشأن المعايير المستخدمة لإغلاق الحالات قبل إجراء تحقيق رسمي، وأسباب تزايد الادعاءات، ووضع إطار تصنيف البيانات المتأخر، والضوابط المؤقتة لمخاطر البيانات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، ومدى الاعتماد على الاستشاريين. وشجع الأعضاء الإدارة على استعراض الاحتياجات من الموظفين، ودراسة الأسباب وراء تزايد الادعاءات، والاستفادة بشكل أفضل من نتائج عمليات المراجعة والتحقيق. وطلبوا كذلك تفاصيل إضافية عن زيادة الادعاءات المتعلقة بعمليات الاحتيال، بما في ذلك كيفية تقييم مكتب المراجعة والإشراف للأهمية النسبية، وعمله مع السلطات، ومعالجته للأسباب الجذرية مع الحفاظ في الوقت نفسه على الموارد من أجل أداء عمل عالي الأثر.

18- وشدد الأعضاء على أهمية فهم الأهمية النسبية والأسباب الجذرية للزيادة الاستثنائية في الادعاءات. وأكدوا على ضرورة حماية نزاهة وفعالية وظيفة التحقيق في الصندوق، مشيرين إلى أن تدابير تحديد الأولويات والكفاءة ينبغي أن تقترن بإيلاء الاهتمام الكافي لضغوط عبء العمل والآثار المترتبة على الموارد.

19- وردا على ذلك، أوضح مكتب المراجعة والإشراف أن التحديات المتعلقة بتدبير موارد المراجعة ترتبط أساسا بتنقلات الموظفين وتُدار من خلال الاستعانة باستشاريين، مع الإقرار في الوقت نفسه بتكاليف المعاملات المرتبطة بذلك واحتمال ترحيل بعض العمل إلى عام 2027. وفيما يتعلق بالتحقيقات، أشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن الزيادة الاستثنائية في عدد الادعاءات كانت مدفوعة بالعدد الكبير من الحالات الخارجية، ولا سيما الاحتيال. وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أنه يعمل، فيما يخص ادعاءات الاحتيال، بالتعاون مع المكتب القطري المعني والسلطات المحلية، وأن الصندوق قد أصدر معلومات عامة لحماية المشاركين من الوقوع ضحايا لطلبات احتيالية. وأشار المكتب إلى أن تزايد عدد الحالات قد وضع ضغطا على الموارد، وأنه جرى تعزيز إجراءات تلقي الادعاءات لتقييم الحالات في مرحلة مبكرة وتحسين الكفاءة. وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن الحالات تخضع للفحص مقابل معايير متعددة، تشمل المهمة، والمصداقية، وقابلية التحقق، والأهمية النسبية، وأن الحالات التي تستوفي هذه المعايير هي فقط التي يوصى بإجراء تحقيق فيها. وفي الحالات التي يُعتبر فيها أن الادعاءات يمكن معالجتها بصورة أفضل على المستوى التشغيلي، قد تُغلق قبل إجراء تحقيق رسمي.

20- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف كذلك أن تقييمات الأهمية النسبية تأخذ في الاعتبار عوامل مثل مدى تعرض الصندوق للمخاطر (بما في ذلك تعرضه للمخاطر المالية)، ومرتكبو المخالفات المتكررة، والعمل في المشروعات أو البلدان، وخطورة المخالفة المزعومة، وجدوى التحقيق، والمخاطر المحتملة على السمعة، والأدوار المؤسسية للأشخاص المعنيين، والعقوبات المحتملة، والأثر على العمليات، ومدى الأهمية بالنسبة للمجالات ذات الأولوية لمكتب المراجعة والإشراف. وأفاد المكتب أيضا أن تحليل الأسباب الجذرية أصبح سمة معيارية في تقارير التحقيق، وأنه يُستخدم لدعم التعلم التشغيلي واتخاذ الإجراءات الوقائية.

21- وفيما يتعلق بالتوصيات الأخرى، أشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أنه يجري إعداد مسودة لسياسة تصنيف البيانات لتستعرضها الإدارة العليا وتوافق عليها. وأوضح المكتب أن التوصية المتعلقة بإجراءات العناية الواجبة بشأن القطاع الخاص قد نُفذت بعد تقديم تقريره المرحلي إلى اللجنة. كما شدد مكتب المراجعة والإشراف على الجهود المستمرة لتبسيط أعمال المراجعة، والتركيز على المخاطر ذات الأولوية، واستخدام بيانات سجلات الوقت لتقييم تخصيص الموارد، والاستفادة من عملية تحديد ضمان المخاطر لإرشاد التخطيط المستقبلي والمناقشات المتعلقة بالموارد.

22- وشكرت اللجنة مكتب المراجعة والإشراف على التوضيحات وأقرت بأهمية تحقيق أقصى قدر من الكفاءة. غير أنها شددت على أن استمرار تزايد عبء العمل، ولا سيما في مجال التحقيقات، قد يتطلب المزيد من الاهتمام لضمان فعالية وظيفة الإشراف ونزاهتها.

23- **الحصيلة والمتابعة:** اعتُبر أن التقرير المرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف قد استُعرض.

البند 4 (ب) من جدول الأعمال – الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية (AC 2026/182/R.4) - للاستعراض

24- قدمت مديرة مكتب المراجعة والإشراف التعديل المستهدف المقترح لميثاق مكتب المراجعة والإشراف، موضحة أنه سيرسي إجراء رسميا للكشف عن تقارير المراجعة الداخلية. وأوضح المكتب أن المقترح لا يهدف إلى إتاحة تقارير المراجعة لعامة الجمهور، بل إلى استبدال النهج المخصص الحالي بإطار خاضع للضوابط يوازن بين سرية عمل المراجعة وقيمة الكشف عن نتائج المراجعة فيما يتعلق بأداء المشروعات والمساءلة وتقديم ضمانات للشركاء.

25- وأشارت اللجنة إلى أن المقترح يستجيب لطلبات متزايدة من الجهات المانحة للصناديق التكميلية والشركاء المؤسسيين للحصول على معلومات المراجعة في سياق عمليات الاعتماد والعناية الواجبة. كما أقر الأعضاء بأن نتائج مختارة من عمليات المراجعة يمكن أن توفر، عند الاقتضاء، دروسا مفيدة للنظراء الوطنيين لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية في الأنشطة التي يمولها الصندوق.

26- وأعرب الأعضاء عن الدعم للتعديلات المقترحة وأشادوا بمكتب المراجعة والإشراف لوضوح الورقة، والأساس المنطقي المقدم، والمقارنة المرجعية التي أجريت مع منظمات أخرى. ورأت اللجنة أن الضمانات المقترحة متناسبة وملائمة لإدارة المخاطر المرتبطة بالكشف، شريطة أن يظل أي كشف عن المعلومات مبررا بعناية وخاضعا للضوابط وللضمانات ذات الصلة.

27- ولاحظت اللجنة كذلك أن الإجراء المقترح يمكن أن يساهم في تحسين نظم الشركاء الوطنيين للصندوق، مع الحفاظ في الوقت نفسه على استقلالية المراجعة وسريتها. وردا على تعليق أحد أعضاء اللجنة، أكد مكتب المراجعة والإشراف أن ميثاق المكتب يخضع لاستعراض دوري بموجب المعايير المعمول بها، وأن الملحق الأول سيكون مشمولا بعملية الاستعراض المنتظم تلك. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للتوازن الذي ينعكس في نهج السياسة المقترح والتعديلات المقترحة على ميثاق مكتب المراجعة والإشراف.

28- **الحصيلة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استعرضت من قبل لجنة مراجعة الحسابات وستقدم إلى دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول لإقرارها.

البند 5 من جدول الأعمال – اختيار مراجع الحسابات الخارجي للفترة 2027-2031 (AC 2026/182/R.5) - للاستعراض

29- قدمت الإدارة تفاصيل ذات صلة بشأن نتيجة عملية اختيار مراجع الحسابات الخارجي لفترة السنوات الخمس 2027-2031. وأُشير إلى أنه، في ضوء طبيعة الخدمات المقرر تقديمها، جرى تحديد وزن معايير التقييم بحيث يكون 70 في المائة للتقييم التقني و30 في المائة للتقييم التجاري. ومن بين شركات مراجعة الحسابات الأربع الكبرى التي دعيت للمشاركة، قدمت شركتا PricewaterhouseCoopers S.p.A. (PwC) وDeloitte & Touche S.p.A. (Deloitte) عرضها. وجرت عملية الاستعراض بسلاسة، وجرى الاعتراف بكلتا الشركتين على أنهما مؤسستان دوليتان مرموقتان تتمتعان بالخبرة التقنية اللازمة لتقديم خدمات مراجعة عالية الجودة للصندوق ودعم أنشطته الجارية.

30- وأسفر دمج التقييمين التقني والتجاري إلى أن شركة Deloitte هي مقدمة العرض الأقوى والأفضل من حيث القيمة مقابل المال، وذلك استنادا إلى عرضها الممتاز وخبرتها الواسعة وذات الصلة في العمل مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى. وفي ضوء نتيجة هذه العملية، أوصت الإدارة بأن تؤيد اللجنة منح العقد لشركة Deloitte. وستشمل الخدمات المقرر تقديمها مراجعة القوائم المالية الموحدة للصندوق، بما في ذلك التصديق على فعالية إطار الرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي. كما سيشمل نطاق الخدمات التي ستُقدّم مراجعة القوائم المالية الفردية لكل من الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، والحساب الاستئماني للمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، فضلا عن تقارير مالية أخرى مخصصة تطلبها الجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تشمل الخدمات الاختيارية إصدار خطابات تصديق تتعلق بمذكرات منتصف المدة، وترتيبات التصديق على عمليات الكشف المتعلقة بالاستدامة، والمراجعة نصف السنوية لحسابات الصندوق. كما جرى التأكيد على أن العقد المقترح سيحقق وفورات مقارنة بالمستوى الحالي لرسوم مراجعة الحسابات للسنة المالية 2026.

31- وأشارت الإدارة أيضا إلى إجراء مشاورات طوال مراحل العملية مع ممثلي لجنة مراجعة الحسابات، السيدة Angela Cameron (المملكة المتحدة) والسيد Gian Paolo Ruggiero (إيطاليا). وقد كانت مشاركتهما وتوجيهاتهما ومشورتهما ذات قيمة كبيرة وأسهمت في إنجاز العملية بنجاح.

32- وأعرب أعضاء لجنة مراجعة الحسابات عن تقديرهم للعمل المنجز وأشادوا بمهنية عملية الاختيار وصرامتها ونزاهتها.

33- **الحصيلة والمتابعة**: اعتُبر أن الوثيقة قد استعرضت وستقدم إلى دورة المجلس التنفيذي للموافقة عليها في سبتمبر/أيلول 2026.

البند 6 من جدول الأعمال – تحديث عن تنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي 18: عرض القوائم المالية والكشف عنها (AC 2026/182/R.6) - للاستعراض

34- قدمت الإدارة لمحة عامة عن المتطلبات الرئيسية للمعيار الدولي الجديد للإبلاغ المالي 18. وأشير إلى أن المعيار سيدخل حيز النفاذ في عام 2027، وأنه يهدف في المقام الأول إلى تعزيز جودة عمليات الكشف الواردة في القوائم المالية وقابلية مقارنتها، ولكنه سيستلزم أيضا تعديلات على طريقة عرض قائمة الدخل الشامل. ونظرا لأن المعيار الدولي للإبلاغ المالي 18 لن يُدخِل تغييرات على متطلبات القياس، فمن غير المتوقع أن يكون له أثر على النتائج المالية المبلغ عنها. وسلطت الإدارة الضوء على أن المعيار سيُحسن قابلية المقارنة مع المؤسسات النظيرة، وأشارت إلى أنها تواصلت بشكل استباقي مع زملاء في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى الممتثلة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ومع مراجع الحسابات الخارجي. ويقدم ملحق الوثيقة

مقارنة مبسطة بين قائمة الدخل الشامل الواردة في القوائم المالية المراجعة والمعتمدة لعام 2025، والقائمة نفسها بعد تعديلها وفقا لمتطلبات المعيار الدولي الجديد للإبلاغ المالي 18.

35- ورحب أعضاء لجنة مراجعة الحسابات بالوثيقة وطلبوا تأكيدا على أن المعيار سيتطلب عمليات كشف توضيحية إضافية لإبراز الاختلافات الرئيسية عن متطلبات الكشف السابقة، ولا سيما فيما يتعلق بتصنيف مكاسب وخسائر أسعار الصرف غير المحققة ضمن الأنشطة التشغيلية.

36- وأكدت الإدارة على أن المعيار الدولي للإبلاغ المالي 18 لن يستحدث معايير قياس جديدة، وأن متطلباته تقتصر حصرا على العرض والكشف، دون أي أثر على النتائج النهائية المبلغ عنها. كما أشير إلى أن نموذج عمل الصندوق هو نموذج مؤسسة مالية؛ ولذلك، فإن البنود المتعلقة بالقروض والمنح والاقتراض ستعتبر جزءا من الأنشطة التشغيلية. وأوضحت الإدارة كذلك أن تحويل البنود المقومة باليورو وحقوق السحب الخاصة إلى الدولار الأمريكي، لأغراض الإبلاغ، سيشكل المصدر الرئيسي لتحركات أسعار الصرف، ومن ثم سيجري تصنيف هذه التحركات ضمن الأنشطة التشغيلية. كما أكدت الإدارة على أنه سيُوفَّر إبلاغ مواز يستند إلى كل من متطلبات العرض الحالية والجديدة في القوائم المالية لعام 2026.

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت.

البند 7 (أ) من جدول الأعمال – تحديث بشأن تفعيل إطار إدارة المخاطر المؤسسية – للعلم

37- قدمت الإدارة تحديثا بشأن تنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، وأشارت إلى أن الجهود لا تزال تركز على وضع السياسات وتنفيذها وتكييفها. كما أشارت الإدارة إلى أن وكالات التصنيف الائتماني تولي اهتماما كبيرا للتطبيق العملي المستمر لسياسات المخاطر عند تقييم إطار إدارة المخاطر في الصندوق.

38- وفيما يتعلق بإدارة المخاطر غير المالية، أفادت الإدارة بإحراز تقدم نحو بلوغ المستوى المستهدف من النضج بشأن المخاطر المحدد بموجب إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك تحسين إدارة البيانات والتدريب المتعلق بالمخاطر. وأشارت الإدارة إلى أن اللجنة الداخلية المنقحة المعنية بالمخاطر أصبحت منتدى مهما لمناقشة مسائل المخاطر الرئيسية وحلها. كما جرى الإبلاغ عن التقدم المحرز في نشر التقييمات الذاتية لضوابط المخاطر، وقدمت التقييمات التي أجريت مؤخرا في دائرة العمليات القطرية ودائرة الخدمات المؤسسية رؤى قيمة بشأن المخاطر الاستراتيجية الرئيسية وضوابطها. وأفادت الإدارة أيضا باستمرار العمل الرامي إلى وضع عملية رسمية للموافقة على المنتجات الجديدة لضمان إجراء تقييم منهجي للمخاطر والفرص قبل طرح منتجات جديدة، إلى جانب الجهود المتواصلة لتعزيز الوعي بالمخاطر والكفاءات على نطاق المنظمة.

39- ورحب أعضاء لجنة مراجعة الحسابات بالتحديث وأقروا بالتقدم المحرز في تعزيز إطار إدارة المخاطر في الصندوق. وطلب الأعضاء أن تتضمن التحديثات المستقبلية رؤى مستمدة من التقييمات الذاتية لضوابط المخاطر. وفي ضوء توسع العمليات غير السيادية، رحب أعضاء اللجنة بالتركيز القوي على المخاطر المرتبطة بهذه العمليات. وفيما يتعلق بالإقراض بالعملة المحلية، شجع الأعضاء الإدارة على ضمان تخصيص متوازن للموارد، واستفسروا عما إذا كانت وكالتا التصنيف الائتماني قد قدمتا أي تعقيبات على المنتجات المقدمة بالعملة المحلية. كما طلب الأعضاء أن تشمل التحديثات المستقبلية تقييما مستقلا للنتائج الرئيسية الناشئة عن عملية التقييم الذاتي لضوابط المخاطر.

40- وردا على ذلك، أوضحت الإدارة أن الهدف النهائي لعملية التقييم الذاتي لضوابط المخاطر يتمثل في إنشاء سجل للمخاطر المؤسسية، من شأنه أن يوفر لمحة عامة شاملة عن المخاطر الجوهرية والاستراتيجية التي تواجه الصندوق وأوجه الترابط بينها. وأكدت الإدارة على إمكانية إبلاغ لجنة مراجعة الحسابات بأبرز النتائج المستخلصة من سجل المخاطر المؤسسية مع تقدم العمل. وأكدت الإدارة على أن دعم نمو العمليات غير السيادية سيظل أولوية رئيسية، ولكنها أقرت بالملامح المميزة لمخاطر هذه العمليات وبضرورة تكييف الأدوات

والنُهج القائمة لتحديد المخاطر المرتبطة بها وتخفيفها بفعالية. وفيما يتعلق بالإقراض بالعملة المحلية، شددت الإدارة على أهمية اتباع نهج حذر وتدريجي، حيث يجري بموجبه فهم انعكاسات مخاطر المنتجات الجديدة بشكل كامل قبل النظر في التوسع في تنفيذها أو توسيع نطاقها. وأبلغت الإدارة اللجنة كذلك بأن المناقشات مع وكالات التصنيف الائتماني ركزت في المقام الأول على ملامح المخاطر المتطورة للمؤسسة وتوسع العمليات غير السيادية، وليس على المنتجات المقدمة بالعملة المحلية على وجه التحديد.

41- **الحصيلة والمتابعة:** أُحيط علما بالتحديث.

البند 7(ب) من جدول الأعمال – مذكرة من الإدارة بشأن العوامل المحركة الرئيسية للاتجاهات المتوقعة لنسب رأس المال في الصندوق (AC 2026/182/R.7) - للعلم

42- أعربت اللجنة عن تقديرها للعرض الذي قدمته الإدارة بشأن مقاييس كفاية رأس المال الثلاثة المستخدمة لرصد رسملة الصندوق بموجب سياسة كفاية رأس المال الجديدة، وهي: رأس المال القابل للتخصيص، ونسبة رأس المال القابل للاستخدام إلى الأصول المرجحة بالمخاطر الصادر عن وكالة Fitch، ونسبة رأس المال المعدل حسب المخاطر ضمن التصنيفات العالمية الصادرة عن وكالة S&P. ورحب الأعضاء بالتوضيح المقدم بشأن كيفية إعداد هذه المقاييس وسلوكها، ولا سيما التفسير الذي يفيد بأنه رغم استنادها إلى عوامل أساسية متشابهة إلى حد كبير، فإنها قد تتباين نتيجة للاختلافات في المنهجيات، بما في ذلك التغييرات التي تُجريها وكالات التصنيف الائتماني.

43- وركز الأعضاء خصوصا على نسبة رأس المال القابل للاستخدام إلى الأصول المرجحة بالمخاطر الصادر عن وكالة Fitch، والتي حددتها الإدارة على أنها الأكثر تقييدا من بين المقاييس الثلاثة. وأُثيرت أسئلة بشأن نسبة الخصم التي تطبقها وكالة Fitch على حافظة القروض التيسيرية في الصندوق، والأساس المنطقي لاستخدام نهج تكلفة الفرصة البديلة، وما إذا كان ذلك قد يؤدي إلى معاملة مفرطة في التحفظ أو احتمال حدوث ازدواجية في الحساب. وأوضحت الإدارة أن منهجية وكالة Fitch تأخذ في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة المترتبة على تخصيص الأصول للإقراض التيسيري بدلا من الاستخدامات الأخرى، وأشارت إلى أن الصندوق يعمل مع وكالة Fitch على عناصر المنهجية التي تعتبرها الإدارة مفرطة أو تنطوي على احتمال الازدواجية.

44- وناقشت اللجنة أيضا العلاقة بين سياسة الصندوق الداخلية بشأن كفاية رأس المال والمقاييس الخارجية التي تستخدمها وكالات التصنيف الائتماني. وردا على الشواغل المتعلقة بإمكانية أن تؤثر النسبة الخارجية الأكثر إلزاما بشكل غير مبرر على قرارات إدارة رأس المال في الصندوق، أكدت الإدارة على أن سياسة كفاية رأس المال الجديدة تظل مرتكزة على مسار رأس المال الخاص بالصندوق وعلى المناطق الإدارية. وفي الوقت نفسه، أقرت الإدارة بأنه، نظرا لاعتماد الصندوق المتزايد على الاقتراض، فإن الحفاظ على تصنيف ائتماني قوي يُعد عنصرا أساسيا في نموذج عمل الصندوق، ولذلك ينبغي أخذه في الاعتبار عند رصد كفاية رأس المال.

45- وأشارت اللجنة إلى أن المناقشات مع وكالة Fitch لا تزال جارية، وأن النشر الأخير لاستعراض معايير وكالة Fitch أتاح فرصة لإضفاء الطابع الرسمي على المزيد من العمل بشأن هذه المسائل.

46- **الحصيلة والمتابعة:** أحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة في الوثيقة.

البند 8 من جدول الأعمال – مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الثالث والثمانين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2026/182/R.8) - للاستعراض

47- **الحصيلة والمتابعة:** استعرضت اللجنة مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الثالث والثمانين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات الذي سيعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2026، ووافقت عليها.